التعاون الأمني الدولي و السيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الأمنية وتكريس الوصاية الأجنبية

د. شنين مصعب كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر

الملخص:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الواحد والعشرين تزايدا ملحوظا في عدد الاتفاقيات الأمنية بين العديد من دول العالم وفي مقدمتها الدول الكبرى، بفعل تصاعد التهديدات الإقليمية نتيجة ظهور كيانات جديدة على الساحة الدولية متمثلة بدرجة أولى في الجماعات المسلحة وهجماتها التي استهدفت الكثير من البلدان، مما دفع ببعض الدول إلى تكثيف التعاون الأمني من خلال تبادل الخبرات في عدة مجالات عسكرية وأمنية، وتطرح مسألة التعاون الأمني الدولي عدة قضايا وإشكاليات أبرزها مسألة السيادة الوطنية، التي شهدت تراجعا معتبرا نظرا لبنود هذه الاتفاقيات من جهة، وطبيعة الدول الموقعة عليها من جهة أخرى، حيث مكّنت هذه الاتفاقيات بعض الدول الكبرى من اختراق سيادة بعض الدول النامية وفي مقدمتها العراق التي أبرمت مجموعة من الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول اخرى بهدف القضاء على الجماعات المسلحة، مما أدى إلى تراجع السيادة الوطنية العراقية، من خلال فقدان الاستقلالية في اتخاذ القرار، خصوصا القرارات العسكرية والأمنية، مما يطرح جدلا واسعا بين مسألتي التعاون الأمني الدولي والسيادة الوطنية، وبناءا على ذلك ستحاول هذه الدراسة تشخيص ظاهرة التعاون الأمني الدولي وتأثيرها على مسألة السيادة بالتطبيق على دراسة الحالة العراقية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الأمني الدولي– السيادة الوطنية– الوصاية الأجنبية– العراق

المقدمة

عرفت البيئة الدولية منذ أواخر القرن العشرين ارتفاعا في وتيرة التهديدات الأمنية لكثير من الدول بفعل تصاعد الهجمات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما دفع بالكثير من الدول إلى بناء تحالفات وتوقيع عدة اتفاقيات مع دول أخرى، بهدف الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والتقنية لكل دولة، لمواجهة هذه الأخطار، وهو ما يصطلح عليه بالتعاون الأمني الدولي الذي مكّن بعض الدول من مواجهة كل من التهديدات الأمنية الزاحفة من مناطق الصراعات والحروب، من خلال الدعم العسكري والتقني الدولي لهذه الدول بعد توقيعها لاتفاقيات أمنية، كما مكّن التعاون الأمني الدولي بعض الدول الأخرى من إحباط عمليات المتاجرة بالأسلحة والمخدرات والتي تشكل–هي الأخرى– تهديدا كبيرا على الأمن الوطني العام، وعلى الرغم من أهمية التعاون الأمني الدولي– على الأقل من الناحية الظاهرية – إلا أنه انعكس سلبا على دول أخرى كالعراق، التي تعيش حالة من عدم الاستقرار الأمني، والتي تحولت إلى منطقة استقطاب للتنظيمات الإرهابية، مما دفع بها إلى توجيه سياستها الخارجية نحو التعاون الأمني مع دول أخرى على غرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مما أثر على السيادة الوطنية العراقية، وهو الأمر الذي يطرح باب الجدل بين كل من قضية التعاون الأمني الدولي والسيادة الوطنية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول مسألتي التعاون الأمني الدولي والسيادة الوطنية في العراق، والتي يمكن أن نطرح حولها التساؤل التالي:

ما مدى تأثير التعاون الأمني الدولي في العراق على السيادة الوطنية العراقية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سوف تختبر هذه الدراسة الفرضية التالية:

- التعاون الأمني الدولي أداة جديدة في اختراق السيادة الوطنية للدول النامية

مخطط الدراسة:

مقدمة

أولا: التعاون الأمني الدولي من منظور العلاقات الدولية

ثانيا: اتفاقيات التعاون الأمني الدولي للعراق وتأثيرها على السيادة الوطنية. ثالثا.

الخاتمة

أولا: التعاون الأمني الدولي من منظور العلاقات الدولية

يعبّر التعاون الأمني الدولي في أبسط تعريفاته عن قيام دولتين أو منظمتين او أكثر بتقديم المساعدة لبعضهما البعض فيما يتعلق بإجراءات الوقاية من الأخطار الأمنية ومكافحتها، استنادا لاتفاقيات مكتوبة أو شفهية، أو عن طريق علاقات مباشرة بين المسؤولين عن الجهات الأمنية نتيجة مصالح مشتركة لبلديهما[1]، وعلى خلاف نظرية القوة باعتبارها كواحدة من النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، **والتي** ترى أن العلاقات بين القوى الأساسية والفاعلة في النظام الدولي، ماهي إلا علاقات صراع تحكمها مقتضيات القوة ومتطلبات المصلحة القومية[2]، إلا أن هناك نظريات أخرى على غرار النظرية اللبرالية تناقض هذا الطرح والتي تعتبر أن العلاقات الدولية هي علاقات تعاون، فاللبرالية على اختلاف مجالاتها تعزز من هذا التعاون، فعلى سبيل المثال تعزز اللبرالية التجارية فكرة التجارة الحرة، والتجارة عبر حدود الدولة على افتراض أن الترابط بين الدول سيقلل الحوافز على استعمال القوة، كما أنه سيرفع من كلفة استخدامها[3].

منذ منتصف القرن العشرين اتسع نطاق القضايا ذات الطابع العالمي، كالقضايا الأمنية والبيئية والتقنية بالإضافة إلى قضايا تنظيم التفاعلات الاقتصادية...الخ، ومع هذا الاتساع أخذت العلاقات الدولية تشهد بروز وعي متزايد بشأن أهمية التعاون في مواجهة تلك القضايا جميعا وبالتركيز على المجال الأمني باعتباره –متغير الدراسة–فإن الساحة الدولية عرفت تطورا في العلاقات بين الدول ، من خلال إنشاء علاقات تعاون أمنية في شكل شراكات أمنية بين كل دولة وأخرى، ولعل ما ميز هذه العلاقات هو انتقالها من الشكل التقليدي – الذي كانت تتم فيه هذه الشراكات بين الدول الكبرى والمتقدمة – إلى الشكل الحديث والذي أصبحت تبرم فيه الشراكات بين الدول المتقدمة والدول النامية، مما يطرح

1. محمد بن حميد، الثقفي، سبل التعاون مع مخاطر الإرهاب الدولي، ورقة مقدمة إلى الحلقة العلمية حول التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب، الرياض، 2013، ص 04.
2. عبد القادر، محمد فهمي، النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق، 2010، ص 147.
3. خليل، حسين، العلاقات الدولية: النظريات والواقع، الأشخاص والقضايا، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص 245.

عدة تساؤلات حول طبيعة الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذا الإقبال المتزايد على التعاون الدولي في مجال الأمن. [1]

يشمل التعاون الأمني الدولي مجموعة من المجالات أبرزها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على المستويين المحلي والعالمي، ظهرت فكرة التعاون الأمني الدولي في مجال مكافحة الإرهاب منذ القرن العشرين، بعد صدور اتفاقية جنيف، المتعلقة بمنع الإرهاب والمعاقبة عليه سنة 1937، عقب انطلاق مؤتمر قمع الإرهاب الذي عقد في مقر عصبة الأمم من 01- إلى 16 نوفمبر من نفس السنة، يذكر أن هذه الاتفاقية صدرت عقب اغتيال الملك اليوغسلافي "ألكسندر الأول" مما دفع بفرنسا إلى تقديم اقتراح للعصبة يقضي بضرورة تبني اتفاقية بشأن الإرهاب[2]، ما أدى في نهاية المطاف إلى التوقيع على اتفاقيتين، الأولى متعلقة بمنع وقمع الإرهاب، والثانية متعلقة بإنشاء محكمة جنائية دولية[3]، كما شهدت الدول العربية خلال اجتماعات مجلس وزراء الداخلية والعدل العربي في 22 أفريل 1998، التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وهي الاتفاقية التي تم إنجازها على الصعيد الأمني العربي[4] ، وتتجسد استراتيجية التعاون الأمني الدولي في مجال مكافحة الإرهاب –حسب هذه الاتفاقية– من خلال تدابير المنع، حيث نصت على ضرورة عدم سماح كل دولة بأن تكون أراضيها مصدرا للعمليات الإرهابية، كما نصت الاتفاقية على تدابير مكافحة الارهاب، من خلال القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية، و إقامة تعاون فعّال بين الأجهزة المعنية بحفظ الأمن، وبالإضافة للاتفاقيتين السابقتين، توجد اتفاقيات دولية أخرى على غرار معاهدة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي سنة 2000.

مع بدايات القرن الواحد والعشرين وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تزايدت الهجمات الإرهابية بوتيرة متسارعة لكثير من دول العالم ، خاصة العربية والإسلامية منها، مما دفع بالكثير من هذه الدول بتوقيع اتفاقيات تعاون أمني في ذات المجال، ففي الجزائر تم توقيع العديد من هذه الاتفاقيات، ولعل آخرها وأبرزها، اتفاقية التعاون الأمني مع فرنسا في أكتوبر 2016، بهدف التصدي للجماعات

1. مالك عوني، انتصار الواقعية: أساطير التعاون الدولي في إدارة التغير العالمي، مجلة السياسة الدولية، من الموقع الرسمي للمجلة: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/5240,2017/01/12.
2. اتفاقية لمنع الإرهاب والمعاقبة عليه، من الموقع: https://www.wdl.org/ar/item/11579 , 2017/01/12.
3. حوحو، رمزي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي الدولي، (رسالة ماجيستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014)، ص 13.
4. صحيفة الشرق الأوسط، العدد (12209)، الأربعاء 10 جمادى الثانية 1433هـ، الموافق ل 02 ماي 2012.

الإرهابية، وقد نصت هذه الاتفاقية على مجموعة من البنود من بينها السماح للسلطات الأمنية في البلدين بإجراء مقابلة مع المشتبه بهم عن بعد عبر البث التلفزيوني المغلق ، إضافة إلى تبادل المعلومات بشأن الأصول الجنائية المصادرة والتبادل الإلكتروني لملفات الجرائم[1]، كما شهدت الكثير من البلدان العربية الأخرى توقيعا لعدة اتفاقيات أخرى في هذا المجال مع دول عربية وأجنبية.

لا تقل الجرائم المنظمة الأخرى خطورة عن جريمة الإرهاب، نظرا للتهديد الكبير الذي تشكله على الأمن الوطني، فقد عرفت العديد من بلدان العالم عدة أزمات اقتصادية واجتماعية نتيجة الارتفاع الملحوظ في معدل هذه الجرائم، حيث شلت هذه الأخيرة بعض اقتصاديات الدول، وأغرقتها في مستنقع جرائم القتل والسرقة والانتحار وتفشي الفساد...الخ، وتشمل الجرائم المنظمة – بالإضافة إلى جريمة الإرهاب–مجموعة من الظواهر كتجارة كل من المخدرات والأسلحة والبشر، الملكيات الفكرية، ومختلف عمليات التهريب، وفي إطار التعاون الدولي، شهدت كل جريمة من هذه الجرائم، مع بادئ الأمر، صدور اتفاقية دولية متعلقة بها، ومن أمثلة ذلك "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية" سنة 1988، وهدفت الاتفاقية في مادتها الثانية، إلى النهوض بالتعاون في ما بين الأطراف حتى تتمكن من التصدي لمختلف مظاهر الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية[2]، و منذ سنة 2001، قامت الأمم المتحدة بإصدار اتفاقية متعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والتي جمعت فيها أغلب الجرائم السابقة، وكنموذج آخر للتعاون الأمني الدولي في ذات المجال، قامت العديد من الدول بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مرتبطة بمكافحة بعض الجرائم المنظمة ، فعلى سبيل المثال قامت المملكة العربية السعودية بالتوقيع على اتفاقية تعاون أمني في مجال مكافحة المخدرات مع السودان في أوت 2016، ما أسفر عن ضبط مصنعين لحبوب الكبتاجون، في المملكة[3].

من جهة أخرى شهدت العديد من دول العالم منذ السنوات الأخيرة ظهور عدة تهديدات أمنية مرتبطة بظهور "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، الذي قام بتنفيذ عدة هجمات على الدول الأوربية

1. محمد، لهوازي، الجزائر توقع اتفاقية تعاون أمني مع فرنسا، من الموقع:
.2017/01/12,www.echoroukonline.com/ara/articles/500189.html
2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الأمم المتحدة، 1988، ص 17.
3. عبد الله، البرقاوي، مكافحة المخدرات: التعاون مع "السودان" أسفر عن ضبط مصنعي كبتاجون، من الموقع:
.2017/01/15, https://sabq.org

والإسلامية، ففي أوربا تعرضت فرنسا لعدة هجمات ، حيث شهدت العاصمة باريس، أكبر هجوم لتنظيم الدولة في القارة الأوربية، والذي خلّف أكثر من 100 قتيل، كما شهدت البلاد كذلك هجمات أخرى لنفس التنظيم مثل ما حدث في مدينة "نيس" الفرنسية، عندما تعرض عشرات الأشخاص لعملية دهس من قبل شاحنة، من جهة أخرى شهدت ألمانيا والدنمارك أيضا ، مجموعة من الهجمات لنفس التنظيم، أما الدول العربية والإسلامية فقد نالت النصيب الأكبر من هذه الهجمات، أين صارت التفجيرات كسيناريو شبه يومي.

إضافة لما سبق، شهدت بعض دول العالم– بالإضافة إلى الهجمات السابقة– مجموعة من الجرائم المرتبطة بعمليات تهريب المخدرات والأسلحة بالإضافة إلى جرائم الإتجار بالأعضاء والبشر، وفق ما يعرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود[1]، وبالعودة إلى الدول العربية فإن معدلات الجرائم المنظمة العابرة للحدود آخذ في الارتفاع نظرا لتردي الأوضاع الاجتماعية والأمنية في هذه الدول، ففي الجزائر أحبط الجيش الشعبي الوطني عدة محاولات لإدخال الأسلحة والمخدرات عبر الحدود، أبرزها العملية التي تم من خلالها الاشتباك مع مسلحين من جنسيات مختلفة واسترجاع أسلحة وذخيرة حية[2].

دفع اتساع موجة الهجمات المسلحة وارتفاع معدلات تجارة المخدرات والأسلحة، بالكثير من الدول إلى إقامة علاقات تعاون أمني في هذه المجالات نظرا لما يحمله هذا التعاون من أهمية كبيرة لهذه الدول–على الأقل من الناحية الظاهرية – حيث يمكّن من تقليل تسهيل عمليات القبض على عصابات السلاح والمخدرات وتطويقهم بعد أن كانت الدولة تتولى هذه العملية لوحدها مما يكلفها ماديا وزمنيا ويجعلها عاجزة في بعض الأحيان عن مواجهة هذه العصابات، لذلك فتعاونها الأمني مع دولة أخرى سيقلل من نسبة تكاليفها ويختصر الوقت، حيث تزودها هذه الدولة بتكنولوجيا متطورة وفي بعض الأحيان يكون الدعم ماليا وفنيا كتدريب المسؤولين الأمنيين، ومن جهة أخرى فإن الإقبال المتزايد على التعاون الأمني الدولي، تحكمه قواعد اللعب والمصلحة في الساحة الدولية، حين ترتبط أهداف التعاون

1. يقصد بها "مجموعة الجرائم التي ترتكب في أكثر من دولة وفي ظل أكثر من سيادة وطنية، بحيث تعبر هذه الأفعال عن جرائم عابرة للحدود بين البلدان"– للمزيد طالع أعمال الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 29/28 مارس 2007، ص 06.
2. وزارة الدفاع الجزائرية، توقيف إرهابي من جنسية أجنبية واسترجاع أسلحة وذخيرة بالناحية العسكرية السادسة، من الموقع الرسمي للوزارة:
.2017/01/13,www.mdn.dz/site_principal/#Lutte080120172

الحقيقية بالمصالح الاقتصادية والمكاسب السياسية، واستخدام التعاون الأمني الدولي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل دولة ولعل هذه الوضعية هي التي تسببت في حدوث العديد من الانحرافات عن القيم السامية للتعاون الدولي[1]، حيث كان من المفترض أن يكون هذا التعاون أحد الاستراتيجيات الأساسية للحد من الصراعات والحروب، من خلال توطيد العلاقات بين الدول، وبالتالي فإن ارتباط التعاون الأمني الدولي بالمصالح والأهداف الخفية وغير المعلنة في نصوص اتفاقيات التعاون، أدى إلى تعميق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما يستدعي بهذه الدول إلى إعادة النظر في الاتفاقيات الأمنية مع الدول المتقدمة باعتبارها المستفيد الأكبر منها.

أدى التعاون الأمني بين بعض الدول النامية والدول المتقدمة، إلى التأثير على سيادتها فبالنسبة لليمن شهدت هذه الأخيرة توقيع اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف القضاء على الإرهاب، لكن الأمور خرجت عن مسارها عندما أصبحت الأجواء اليمنية فضاء واسعا للطائرات الامريكية التي تستهدف كل من يشتبه به في انتمائه لتنظيم القاعدة، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من المدنيين ضحية هاته الهجمات، كما حدث لنائب محافظ مأرب، "جابر الشبواني" الذي استهدفته طائرة أمريكية أثناء تأديته لمهمة سرية مما أسفر عن مقتله مع مجموعة من رفاقه[2]، وما يزيد الأمور خطورة هو أن العمليات العسكرية الأمريكية في اليمن لا تنتظر قرار من القيادة اليمنية مما أثر على سيادتها، والأمر نفسه ينطبق على كثير من البلدان العربية الأخرى كالعراق التي سنتطرق إليها في النقطة الموالية.

ثانيا: اتفاقيات التعاون الأمني الدولي للعراق وتأثيرها على السيادة الوطنية

منذ الاحتلال الأمريكي على العراق سنة 2003، وسقوط النظام السياسي العراقي بعد القبض على " صدام حسين"، دخلت العراق في مرحلة جديدة تميزت بتردي الأوضاع الأمنية وظهور الفتنة الطائفية، بالإضافة إلى تراجع السيادة نظرا لتحول الأراضي العراقية إلى ساحة حرب تقاتل فيها العديد من الجنسيات الأجنبية المختلفة، وفيما يلي أبرز الأزمات التي شهدها العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وهي

1. أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، (رسالة ماجيستير في الحقوق، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007)، ص 57.

2 – شاكر، أحمد خالد، الشبواني ضحية جديدة لأخطاء التعاون الأمني بين أمريكا واليمن، من الموقع: http://www.nashwannews.com/news.php?action=view&id=5544, 2017/01/15.

الأزمات التي دفعت بالمؤسسات الأمنية العراقية إلى التوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون الأمني الدولي خصوصا مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

بعد سقوط النظام السياسي العراقي، قامت الولايات المتحدة برئاسة "جورج بوش" تعيين " بول بريمر" كحاكم للعراق، حيث دخلت هذه الأخيرة، في مرحلة فراغ سياسي ودستوري، وكان الهدف من هذا التعيين هو اجتثاث حزب البعث وتشكيل أعضاء حكومة جديدة (الأمر رقم 01 لسلطة الائتلاف المؤقتة)، وحل الجيش العراقي (الأمر رقم 02 لسلطة الائتلاف المؤقتة)، مما أدى إلى تقويض الأمن ومواصلة السير العادي للحكومة[1]، ومع مباشرة سلطة الائتلاف المؤقتة لعملها دخلت العراق في موجة من العنف، حيث شهدت مجموعة من التفجيرات التي استهدفت المدنيين والأماكن المقدسة مثل تفجير كربلاء سنة 2004، كما ظهرت المقاومة العراقية ذات الاتجاهات السنية والشيعية، بالإضافة إلى ظهور تنظيم القاعدة في العراق، وقد أدت هذه التنظيمات إلى تكبيد القوات الأمريكية والأجنبية عشرات الخسائر المادية والبشرية، مما دفع بها إلى التعجيل في تنظيم سلسلة من الانتخابات لبناء مؤسسات شرعية للدولة، أبرزها[2]:

- تنظيم انتخابات البرلمان العراقي المؤقت سنة 2005، الذي تولى تشكيل الحكومة العراقية، وانتخاب "جلال طالباني" رئيسا للعراق و "إبراهيم الجعفري" رئيسا لوزراء العراق.
- الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد في أكتوبر 2005 الذي يهدف إلى إنشاء نظام ديمقراطي فدرالي يهدف يقوم على المبادئ الإسلامية في العراق، وقد وافق عليه الناخبون.

على الرغم من إنشاء المؤسسات العراقية الجديدة إلا أن مسلسل العنف لم يتوقف، فقد شهدت العاصمة معظم المناطق العراقية عدة هجمات استهدفت مدنيين وعسكريين كما حدث في بغداد سنة 2007 عندما تم تفجير شاحنة مفخخة في سوق شعبية بمنطقة "الصدرية" وقد خلف هذا الهجوم أكثر من 130 قتيل وقد تبني تنظيم الدولة الإسلامية في العراق هذه العملية متوعدا بمزيد من العمليات[3]، وقد

1. JAMES P. PFIFFNER , US Blunders in Iraq: De-Baathification and Disbanding the Army , Intelligence and National Security , Vol. (25), No ,(1) .February 2010, P 76.

2. تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، من الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140424_iraq_timeline , 2017/01/16.

3 – شبكة الجزيرة، 130 قتيلا عراقيا بمفخخة استهدفت سوقا الشعبية بالعراق، من الموقع الرسمي للشبكة :
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/2/3/130 , 2017/01/16.

سبق هذا التفجير موجة من العنف الطائفي الذي راح ضحيته العشرات من الأشخاص ، حيث أرّقت الأزمات الطائفية الشعب العراقي، خصوصا بعد تفجير المرقد الشيعي المعروف بـ" مرقد الإمامين العسكريين" سنة 2006.[1]

أدى اندلاع الحراك في سوريا 2011 وسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على الحدود العراقية، إلى إدخال تزويد التنظيم في العراق بمجموعة كبيرة من الأسلحة مما ساعد هذا الأخير على السيطرة على مناطق كبيرة في العراق مثل الفلوجة والرمادي والموصل، ذات الأغلبية السنية، الأمر الذي دفع بالجيش العراقي إلى الدخول في حرب مع التنظيم معتمدا في ذلك على الدعم الدولي وأفراد متطوعين في شكل ميليشيات، كميليشيا الحشد الشعبي.

في خضم تزايد التهديدات الأمنية في العراق، وتكبد قوات الاحتلال الأمريكي، للكثير من الخسائر، نمت داخل الإدارة الأمريكية قناعة تؤكد أهمية إيجاد إطار سياسي للخروج الآمن من العراق، حيث تم التوقيع على إعلان مبادئ علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لإبرام اتفاقية أمنية بين الطرفين، ولعل أبرز ما تضمنه الإعلان في المجال الأمني، هو مساعدة الحكومة العراقية على مكافحة المجموعات الإرهابية ودرء المخاطر الخارجية عنها، بالإضافة إلى دعمها في تدريب وتجهيز القوات المسلحة العراقية[2]، و على الرغم من تأييد بعض الأطراف السياسية لهذه الاتفاقية على اعتبار أنها ستخرج العراق من طائلة الفصل السابع للأمم المتحدة، إلا أن هناك من سجل عليها ملاحظات سلبية وهي[3]:

- تحول العراق إلى قاعدة أمريكية ومنطلقا لأي هجوم.
- عدم التكافؤ بين الدولتين المتعاقدتين وهي بين الدولة الأعظم والعراق ناقصة السيادة.
- عدم حصول إجماع وطني على إبرامها.
- بقاء علاقات العراق الدولية محكومة بالضاغط الأمريكي.

1. تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، نفس المرجع السابق.
2. باسيل يوسف، بجك، مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(354)، أغسطس 2008، ص 70.
3. نبراس، المعموري، محنة الدستور وإشكالية التعديل. الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2015، ص 126.

شهدت سنة 2008 توقيع كل من " اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقات صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية" و "اتفاقية انسحاب قوات الاحتلال من العراق وتنظيم نشاطها خلال وجودها المؤقت فيه"[1]، فبالنسبة للاتفاقية الأولى والمتعلقة بالإطار الاستراتيجي لعلاقات الصداقة والتعاون، تحدث القسم الثالث من الاتفاقية على مسألة التعاون الدفاعي والأمني، وأهميته في تعزيز الأمن والاستقرار للعراق وتعزيز قدرتها على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها[2]، أما الاتفاقية الثانية والتي يسميها بعض الباحثين بالاتفاقية الأمنية والمرتبطة بانسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق فقد قامت بتحديد تاريخ نهائي للوجود الأمريكي في العراق والذي انتهى في ديسمبر 2011، كما حددت هذه الاتفاقية طبيعة مهمة القوات الأمريكية في العراق في هذه الفترة وسندها القانوني، وأحكاما تتعلق بأصول العراق وأمواله في الخارج وفي الولايات المتحدة[3]، إضافة لما سبق تضمنت الاتفاقية عدة نقاط مرتبطة بالتعاون الأمني بين الدولتين كتقديم الولايات المتحدة المساعدة المؤقتة للعراق من خلال التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والجماعات الخارجة عن القانون وبقايا النظام السابق، وإنشاء لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC)[4].

إضافة للولايات المتحدة الأمريكية، وقّعت العراق على اتفاقية تعاون أمني مع تركيا بعد زيارة الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" إلى بغداد في 10 يونيو2008، والتي تمخض عنها تأسيس مجلس أعلى للتعاون الأمني الاستراتيجي بين البلدين[5]، في المجال الأمني نصّت الاتفاقية على "احترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الإرهابيين والأسلحة غير الشرعية من وإلى العراق، والتأكيد على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة"[6].

1. محمد تامر، عبادة، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية (إيران–العراق–سوريا–لبنان نموذجا). الطبعة الأولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 180.
2. اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقات صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 2008/11/17، ص 03.
3. عبادة، محمد تامر، نفس المرجع السابق، ص 180.
4. اتفاقية انسحاب قوات الاحتلال من العراق وتنظيم نشاطها خلال وجودها المؤقت فيه، 2011/11/17، ص 03– 04.
5. أفراح ناثر، جاسم حمدون، العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي. مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد(09)، 2012، ص 303
6. نص الإعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا ، من الموقع: =

تعتبر إيران أحد أبرز الداعمين للنظام السياسي العراقي بعد سقوط نظام "صدام حسين"، نظرا للتقارب المذهبي بين النظامين من جهة، والتقارب الجغرافي من جهة أخرى، ففي مجال التعاون الأمني منحت إيران للعراق جميع أشكال الدعم لمساعدة العراق على مكافحة الإرهاب، كما وقعت إيران على مجموعة من الاتفاقيات الأمنية مع نظيرتها العراق، ولعل آخرها إقرار المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي، مذكرة تفاهم مع إيران في مجال مكافحة المخدرات في 08 يناير 2017، كما أخذ التعاون الأمني بين العراق وإيران شكلا آخر حيث تم تنظيم مناورات عسكرية لوحدات بحرية عراقية وإيرانية ، وقد أعلنت اللجنة الأممية في مجلس محافظة البصرة أن هذه المناورة تسهم في تعزيز التعاون الأمني بين البلدين في المناطق البحرية والساحلية الحدودية من خلال السيطرة والحد من جرائم التهريب[1].

بعد توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وسيطرته على مدن عراقية كبيرة كالفلوجة والموصل، انضمت العراق لـ"التحالف الدولي لمواجهة التنظيم"، من أجل تعزيز قواتها والتخفيف من حجم الخسائر المادية، حيث زوّد التحالف الجيش العراقي بنظام دفاعي لمواجه طائرات تجسس بدون طيار، والتي يطلقها التنظيم، بالإضافة، إلى مشاركته في قصف مجموعة من الأهداف العسكرية التابعة لتنظيم الدولة، وقد أعلنت قيادة العمليات المشتركة عن مشاركة العراق بممثلين من الاستخبارات العسكرية في التعاون الأمني والعسكري مع روسيا وإيران وسوريا ببغداد للقضاء على "داعش"، وأضافت القيادة كذلك تعاونها استخباريا مع كل من الأردن، تركيا، مصر، ألمانيا، فرنسا لمواجهة التنظيم نظرا لما يشكله من تهديد على أمنها[2].

على الرغم من أهمية التعاون الأمني للعراق مع نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، ونص الاتفاقيات الأمنية على احترام السيادة العراقية، إلا أن هذا التعاون انعكس سلبا على السيادة العراقية، فقد أصبحت الأراضي العراقية مستباحة أمام الدول الثلاثة السابقة وغيرها من الدول، التي صارت تنفذ عمليات عسكرية سرية داخل العراق دون استشارة القيادة السياسية لها وهو ما يعتبر

= http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?s=01010100&s=010000&r=81&a=24809&l=14, 2017/01/17.

1. المناورات البحرية المشتركة، تعزز التعاون الأمني بين إيران والعراق، من الموقع: http://www.alsumaria.tv/news/189151, 2017/01/17.

2. العمليات المشتركة تعلن مشاركة العراق بممثلين من الاستخبارات العسكرية في التعاون الامني الدولي، من الموقع: http://www.skypressiq.net/5896, 2017/01/17.

تعد ومساس بالسيادة الوطنية العراقية، وقد أكدت قيادة القوات المسلحة في العراق في أكثر من مناسبة، اختراق طائرات عسكرية للمجال الجوي العراقي وتسليم المعدات العسكرية للفصائل والمقاتلين دون موافقة الحكومة العراقية، كما حذّر مكتب القائد العام للقوات المسلحة جميع البلدان وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال الوضع الأمني في العراق لاختراق السيادة العراقية[1]، ومن بين العمليات العسكرية التي انتهكت السيادة العراقية ما قامت وتقوم به القوات الأمريكية من عمليات إنزال في العراق كعملية الانزال الجوي التي قامت به قوة أمريكية خاصة على معهد الحويجة جنوب غربي محافظة "كركوك" بذريعة القضاء على قيادي بارز في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وقد أنكرت الحكومة العراقية هذه العملية ورأت فيها تكريسا لاحتلال العراق من جديد وتعديا على السيادة العراقية[2]، بالنسبة لتركيا لم يختلف الأمر عن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام سلاح الجو التركي عدة مرات باستهداف مواقع وأفراد تابعة لحزب العمال الكردستاني شمال العراق دون استشارة الحكومة العراقية.

بالعودة لمضمون الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة والمرتبط بسحب القوات الأمريكية فإن الكثير من بنود هذه الاتفاقية – حسب كثير من المراقبين–تمس السيادة الوطنية العراقية، فبالنسبة للمادة الرابعة من الاتفاقية، والتي تنص على "احتفاظ الطرفان الأمريكي والعراقي بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما هو معروف في القانون الدولي النافذ"، يسمح هذا البند للقوات الأمريكية بالرد على أي عدوان من داخل العراق، بالطريقة والأسلوب الذي ترتئيه الإدارة الأمريكية، كما ستمنح هذه الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية حرية العبث بأمن العراق وسلطاته، وحتى الإطاحة بالحكومات العراقية بنفس الأسلوب الذي كانت تمارسه الإدارات الأمريكية السابقة[3]، وبمراجعة نصوص الاتفاقية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى تشكل السلطة العليا في العراق، خصوصا في المسائل الكبرى أما السلطة العراقية فلن يكون لها السيطرة الكاملة على إقليمها ، وعلى الموجودين به خاصة القوات الأمريكية والمجموعات المدنية الملحقة بها، مما يترتب عليه عجز السلطات العراقية عن منع الأمريكيين

1 . Baghdad warns against unauthorized military aircraft penetrate Iraqi airspace to deliver: http://ekurd.net/mismas/articles/misc2014/8/state8337.htm.2017/01/18 ,

2. أمريكا تنتهك السادة العراقية مجددا بإنزال القوات في الحويجة، من الموقع: http://rafidayn.com/2015/12/30, 2017/01/17.

3. عبد اللطيف، سامر مؤيد، اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق: رؤية في الأبعاد الاستراتيجية والمحاذير المستقبلية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد (04)، 2010، ص 120.

من القيام بما يتجاوز حدود الدولة العراقية[1]. إضافة لما سبق، فإن مجموعة أخرى من مواد الاتفاقية على غرار المواد (05-07) التي تتحدث عن مساحات شاسعة ستقطع من أرض العراق لتخضع لسيطرة وسيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفي ذلك تجاوز لمواثيق الأمم المتحدة وسيادة العراق[2]، وبصفة عامة فإن هذه الاتفاقية من حيث المضمون قسّمت العراق إلى إدراتين ، أمريكية وعراقية، حيث توزعت على إثرها مختلف الصلاحيات و الأدوار على كل إدارة، مما يؤثر على عمليات إتخاذ القرار من قبل القيادة السياسية العراقية ما يؤكد في النهاية على تراجع السيادة العراقية عقب التوقيع على هذه الاتفاقية.

الخاتمة

انطلاقا مما سبق فإن مسألة التعاون الأمني الدولي كظاهرة أساسية في العلاقات الدولية لها مبادئها ومحدداتها، حيث تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز الروابط بين الدول وحل المشكلات بطرق سلمية مما يقلل من احتمالية اندلاع أي حرب، ولكن استغلال بعض الدول الكبرى للتعاون الأمني مع دول أخرى أقل قوة منها، بغية تهديد استقرارها ومن ثم تحقيق مصالحها، أدى إلى تراجع سيادتها، حيث أصبحت اتفاقيات التعاون الأمني الدولي سببا في تراجع السيادة الوطنية للكثير من هذه الدول ومن بينها العراق التي أبرمت مجموعة من الاتفاقيات الأمنية مع دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران، مما أثر على سيادتها، وذلك من خلال عدم احترام القرارات السياسية العراقية، وانتهاك مجالها الجوي والبري، وعليه فمسألة التعاون الأمني الدولي يجب أن تتم من منطق القوة وتبادل الخبرات، كعلاقة تأثر وتأثير كل طرف على الآخر، كأن يكون التعاون الأمني على تراب كل من البلدين، وليس في تراب بلد واحد – كما يحدث في العراق- وغيرها من الدول العربية، كما باتت علاقات التعاون الأمني مرتبطة بأهداف اقتصادية كتصدير بعض المعدات، الأمر الذي يمكن أن يُحيد التعاون الأمني عن هدفه الحقيقي والمتمثل في التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة.

1. عبد الفتاح، فكرت نامق، العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد (23-24)، 2011، ص 36.
2. سامر مؤيد، عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص 120.